UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COVID-19 RESPONSE

الفضاء المدني وجائحة كوفيد-19 (فيروس كرورنا): إرشادات

لماذا الفضاء المدني مهم خلال الجائحة؟

الآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب سماع أصوات الناس.

- للمجتمع المدني دور فعال في بناء الثقة في النظام الصحي والحفاظ عليها.
- يمكن أن يساعد المجتمع المدني في تحديد حلول مرنة وذكية تستجيب للاحتياجات الأكثر إلحاحاً.
- يساعد وجود مساحة مدنية مفتوحة ونابضة بالحياة على ضمان تغذية مرتدة هادفة وصريحة بشأن التدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وهو ما يساهم في تحسين التدابير ذات الصلة.

ما هي المخاوف المتعلقة بإغلاق الفضاء المدني خلال الجائحة؟

في حين أن اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة أثناء الجائحة يعد أمر ضروري، إلا أن هناك مخاطر من أن تكون هذه التدابير مبالغ فيها أو تمييزية. كما أن هناك خطر من أن تطبق التدابير المصممة بشكل مناسب على نحو يؤدي إلى وقوع مخالفات.

يجب أن تكون التدابير الاستثنائية وتدابير حالات الطوارئ المستندة إلى متطلبات الصحة العامة:

- ضرورية ومتناسبة مع احتياجات الصحة العامة
- أقل الوسائل تدخلاً لتحقيق هدف الصحة العامة
- غير تمييزية
- محدودة زمنياً
- لا تخل بحقوق حقوق معينة ("الحقوق غير قابلة للانتقاص")، بما في ذلك الحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحق في عدم الاحتجاز التعسفي.

تشجيع المشاركة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

إن ضمان المشاركة في تصميم الاستجابات للأزمة حق، وهو أمر ذكي يجب العمل به

- ينبغي أن تضع الدول **سبلاً للمشاركة والتغذية المرتدة** والتواصل مع الأشخاص الأكثر عرضة للخطر والأكثر عرضة للاستبعاد، بما في ذلك النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم وقدرتهم على المشاركة في صنع السياسة على قدم المساواة.
- ينبغي على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين ضمان **الحفاظ على القنوات الحالية لمشاركة المجتمع المدني، على المستويات المحلية والوطنية والدولية** - وربما توسيعها - عند تحولها لاستخدام الاجتماعات عن بعد ومؤتمرات الفيديو في سياق جائحة كوفيد-19. يجب عليهم بشكل جماعي استكشاف قنوات أكثر مرونة للمشاركة عن بُعد من خلال منصات الكترونية عبر الإنترنت تحترم الخصوصية، وتكون فعالة من حيث التكلفة ويمكن الوصول إليها، وهو ما قد يُسهل من الوصول على نحو أكثر انتظاماً للمنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني.

إتاحة الوصول إلى المعلومات بأقصى قدر ممكن

يساهم تبادل المعلومات والوصول إليها في الوقت المناسب، والتبادل الحر للأفكار عبر الإنترنت وخارجها في اتخاذ ردود فعالة وذات مصداقية

- ضمان وصول **جميع الأفراد**، دون استثناء، إلى **المعلومات ذات الصلة والموثوقة عن الأزمة**، بما في ذلك معلومات محددة تستجيب لاحتياجات الجنسين. وإتاحة المعلومات بتنسيقات ولغات يسهل فهمها، وفي قوالب مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والتأكد من وصول المعلومات لمن لديهم قدرة محدودة أو معدومي القدرة على القراءة.
- **تسهيل الوصول إلى الإنترنت**. عندما تكون وسائل الاتصال الأخرى مقيدة، يكون الوصول للمعلومات عبر الإنترنت حاسم بشكل خاص. لا يمكن تبرير فرض قيود على الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك عمليات الإغلاق، على أساس النظام العام أو أسس الأمن القومي. ينبغي أن تتخذ الدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، كلما كان ذلك ممكناً، تدابير لتوسيع نطاق وصول كبار السن وأولئك الذين يعيشون في فقر والأكثر عرضة للخطر والنساء والفتيات والمجتمعات المهمشة إلى خدمات الإنترنت.
- **ينبغي معالجة المعلومات المغلوطة الضارة بجهود منسقة لتوفير معلومات موثوقة ودقيقة**. بدلاً من العمل على مناهضة كميات كبيرة من المعلومات، مما يؤدي غالباً إلى رقابة تعسفية، يجب على الدول والشركات التركيز على إعطاء أهمية للمعلومات الموثوقة من مصادر ذات مصداقية وتعزيز محو الأمية في مجال وسائل التواصل الاجتماعي.
- **يجب أن تستند قرارات إزالة المعلومات المغلوطة بشأن كورفيد-19 إلى معايير واضحة ومتاحة للجمهور وأن تكون قابلة للاستئناف**. مع قيام الشركات بتنقيح المحتوى وإجبارها على استخدام الذكاء الاصطناعي بسبب وجود الموظفين في العزل، يجب عليها زيادة الشفافية بشأن هذه التدابير، وضمان الامتثال الكامل لمتطلبات التناسب بموجب القانون الدولي وأن يكون هناك فرص للانتصاف والجبر. يجب ألا تنتهك قرارات إزالة "المعلومات المغلوطة" حق مناقشة التدابير التي تفرضها السلطات لمكافحة انتشار الفيروس والتدابير الأخرى المتخذة في هذا السياق.

احترام حرية التعبير

الحد من مشاركة أصحاب المصلحة والتعليقات النقدية، بما في ذلك المناقشات التي يشارك فيها الخبراء والأخصائيين الطبيين والصحفيين وغيرهم من المؤثرين يقوض الاستجابة الفعالة لـكوفيد-19

- **لا تنتهك القيود المفروضة على الوصول إلى البيانات ذات الصلة** والرقابة والقيود أو تجريم النشاط الصحفي حقوق الإنسان فحسب، بل **تضعف أيضاً الثقة في التدابير الصحية** التي تتخذها السلطات، مما يؤدي إلى تفاقم التهديدات المحتملة على صحة وحياة الإنسان. نحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تدفق المعلومات ووصول الناس إليها، والتأكد من أن ذلك يحدث في بيئة آمنة.
- **ينبغي للدول ووسائط الإعلام توفير مساحة للمهنيين الطبيين والخبراء، بمن فيهم العلماء، للتحدث بحرية** وتبادل المعلومات مع بعضهم البعض ومع الجمهور، دون تهديد باتخاذ إجراءات تأديبية أو الانتقام منهم. يعتبر توفر الإجراءات الآمنة للإبلاغ عن المخالفات في القطاع الصحي أمر حاسم لأداء هؤلاء لأعمالهم دون خوف من الدعاوى القضائية الانتقامية والترهيب.
- القوانين التي تعاقب على التعبير والتي تستند إلى على مفاهيم غامضة مثل "الأخبار المزيفة" أو المعلومات المغلوطة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، **لا تتوافق مع متطلبات الشرعية والتناسب**. إن إسكات الأصوات الناقدة أو المعارضة أو فرض عقوبات جنائية على بيانات غير دقيقة تتعلق بكوفيد-19 سوف يقوض الثقة وأي استجابة صحية فعالة.

حماية المجتمع المدني

يقوم المدافعون عن حقوق الإنسان بعمل حاسم لدعم الجهود المبذولة لوقف انتشار الفيروس وحماية الأشخاص الضعفاء ومعالجة آثار الجائحة على الأرواح وسبل العيش

- **ينبغي على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين الاعتراف علناً بمساهمات المجتمع المدني**، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، والإعلاميون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عبر تبادل الممارسات الجيدة، وإلقاء الضوء على الاستجابة للثغرات، وفي التثقيف الصحي العام. التمويل المستمر لهذا العمل الحاسم أمر ضروري.
- **يجب على الدول التأكد من أن القيود المفروضة على حرية التنقل والتجمع ليست تمييزية** ولا تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان أو تعوقهم دون داع، بما في ذلك الصحفيون. ينبغي اتخاذ خطوات للمساعدة في ضمان بقاء المجتمع المدني قادراً على الوصول إلى المجتمعات المتضررة من أجل الدعوة والرصد وتقديم الخدمات. يجب عدم استخدام القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل والتجمع السلمي مطلقاً كذريعة لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم.
- **يجب على الدول الإفراج عن المدافعين المحتجزين على صلة بعملهم في مجال حقوق الإنسان، وأي شخص محتجز بشكل غير قانوني**. الأشخاص في السجون أو غيرها من مرافق الاحتجاز معرضون بشكل خاص لخطر لكوفيد-19، نظراً لمحدودية فرص التباعد البدني وقصر خيارات الرعاية الصحية.

تعزيز حرية التجمع

في حين أن فرض قيود استثنائية على التجمعات المادية قد يكون ضروري أثناء حالات الطوارئ الصحية، يجب أن تستند هذه القيود إلى القانون وأن تكون ضرورية ومتناسبة مع الهدف

- قد تكون القيود المفروضة على الحركة من المساكن ضرورية لأسباب صحية مشروعة وهو ما سيؤثر بالطبع على القدرة على إجراء التجمعات المادية. **ينبغي على الدول ضمان الحق في عقد التجمعات والاحتجاجات، وأن تحد فقط من ممارسة هذا الحق على النحو المطلوب بدقة لحماية الصحة العامة**. وبناءً على ذلك، تُشجع الدول على النظر في كيفية تنظيم الاحتجاجات بما يتفق مع متطلبات الصحة العامة، على سبيل المثال من خلال دمج تدابير الإبعاد البدني. يجب تقييم القيود المفروضة على التجمعات العامة باستمرار لتحديد ما إذا كانت لا تزال ضرورية ومتناسبة.

إدارة التأثيرات المتعلقة بالخصوصية

تتطلب الاستجابات الفعالة للأزمات الصحية جمع وإدارة بيانات حساسة. يجب أن يكون ذلك محدود بشكل دقيق بتلبية احتياجات الصحة العامة ويجب مراقبة هذا الأمر عن كثب

- **الإدارة الملائمة للبيانات المتعلقة بالصحة**: يجب أن تلتزم نظم البيانات المتعلقة بالصحة بالمبادئ الدولية لحماية البيانات، بما في ذلك معالجة البيانات المطلوبة فقط لتحقيق الغرض المحدد من إدارة جائحة كوفيد-19 وضمان الشفافية عن طريق تقديم المشورة للأفراد المعنيين بشأن كيفية استخدام البيانات المتعلقة بهم.
- **ضمان توفر ضمانات ومناسبة وآليات للمساءلة**: ضمان المساءلة من خلال إنشاء آليات شفافة لتصحيح البيانات غير الدقيقة، والجبر في حالة الانتهاكات أو إساءة الاستخدام الأخرى، وحظر استخدام البيانات التي يتم معالجتها للجائحة من قبل الوكالات الحكومية الأخرى ما لم يكن ذلك ضرورياً للغاية.
- يجب أن يكون أي تدابير للمراقبة متناسبة ومشروعة وضرورية: يجب أن تكون تدابير المراقبة بأقل الوسائل التدخل المتاحة لتلبية احتياجات الصحة العامة، وأن تتضمن مواقيت محددة لوقف العمل بها. يجب أن تكون قواعد المراقبة الفردية وتتبع الاتصال بالبدني والحركة الفردية منظمة بشكل صارم، وأن تستخدم البينات الناجمة عنها فقط حسب الضرورة القصوى لمعالجة الطوارئ الصحية العامة. يجب ألا تندرج جهود المراقبة الموسعة المتعلقة بـكوفيد-1919 ضمن نطاق عمل كيانات الأمن والاستخبارات الوطنية ويجب أن تخضع هذه الجهود لرقابة فعالة من قبل هيئات مستقلة مناسبة.